عناية أئمّة النّقد الحديثي بفقه الحديث

Diligence of Canonical Had□th Critics in Comprehension of Had□th Content

د/ نورة محمّد زواي*

ABSTRACT

It is generally perceived in contemporary intellectual movements that canonical Traditionalists did not take *had□th* text into consideration as their scholarly efforts were limited to the evaluation of *had□th* chains. Aforementioned notion - in my opinion - originates from shallow study of methodology adopted by canonical *had□th* critics، as a deeper look into their scholarly works reveals that sciences of *had□th* includes the authentication and disparagement of traditions as well as comprehension and deduction from *had□th* content.

The sole objective of early Traditionalists from transmission، collection of *had□th*، its evaluation، authentication and disparagement was to safeguard the true meaning of Sunnah and to transmit it in its pure form to the successors.

In fact the peculiarity of their work is that they exert all efforts in order to deal with *had□th* as a single undivided whole، where examination of content was not irrelevant to the evaluation of chain، their conscientious efforts recorded in major works of *had□th* show how they evaluated content of *had□th* to determine that it was not contradictory to *Shari'ah*، or with another sound tradition، as there was a possibility that a certain reliable reporter made mistake or speculated in transmitting the meaning of *had□th* . Therefore we witness them disparaging a certain transmitter for his negligence and errors whereas his *had□th* is forsaken، moreover they would not consider him a Traditionalists or *muhaddith□n* if excessive speculations were found in his report. This research paper aims at investigating the aforementioned hypothesis.

Keywords: *Diligence، Canonical had□th، Evaluation، Transmission، Collection.*

* أستاذ مساعد بقسم الحديث وعلومه ، الجامعة الإسلامية العالمية ، إسلام آباد

تمهيد

إنّ المتابع للحركة العلمية والفكرية المعاصرة، يلحظ انتشار بعض التصوّرات الخاطئة حول منهج المحدثين، ومن أهمّها قلّة عنايتهم بفقه الحديث، وأنّ جلّ اهتمامهم منصّب على الإسناد، وفي نظري مثل هذا الادعاء منشؤه عدم الاطلاع على مناهج أئمة النقد الحديثي، إذ النّاظر في مناهجهم، ينجلي له بوضوح أنّ علوم الحديث تضمّ جانب الصّحيح والسّقيم وما تعلّق به، كما تضمّ جانب فقه الحديث وفهمه، وهذا ما سيتبيّن من خلال هذه الدراسة التي جعلتها في مقدمة ومبحثين وخاتمة، وقد تناولت في المبحث الأول: أصالة فقه الحديث عند المحدثين، أمّا المبحث الثاني: فقد خصّصته لجهود المحدثين في صيانة معاني المتون، وضمّنت الخاتمة أهمّ نتائج البحث.

المبحث الأول: أصالة فقه الحديث عند المحدثين:

المطلب الأول: تعريف فقه الحديث:

يعتبر فهم النّصوص الحديثية وشرحها واستنباط المعاني منها من أهمّ مباحث علم دراية الحديث، قال القاضي عياض:

"ثمّ التفقّه فيه، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها ووفق مختلفها، على الوجوه المفصّلة وتنزيلها"(١).

وقال: الحسين بن عبد الله الطيبي: "وأمّا فقهه فهو ماتضمّنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه "(٢).

قال الإمام النّووي: "إنّ المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون، وتحقيق علم الإسناد. . . وليس المراد من هذا العلم مجرد السّماع ولا الإسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معانى المتون والأسانيد"(٣).

فالمراد بفقه الحديث في هذا البحث هو الفهم والدراية.

المطلب الثاني: أهمية فقه الحديث عند الأئمة النقاد:

إنّ فهم سنّة المصطفى ﷺ هو مقصد الأئمّة النقّاد من اشتغالهم بجمع السنّة وتتبع طرقها جرحا وتعديلا، فقد تعاملوا مع الحديث كوحدة واحدة، لم يفصلوا السند عن المتن في نقدهم، وكذلك لم يغفلوا

---

(١) القاضي عياض، بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، بتحقيق السيد أحمد صقر، ط أولى، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، ١٣٧٩، ص: ٥

(٢) الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث، بتحقيق صبحي السامرائي، طبعة أولى، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الاسلامي، العراق، ١٣٩١هـ، ص: ٦٣

(٣) النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط ثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ، ٤٧/١

عن معنى الحديث وفقهه حيث كانوا ينظرون في معنى الحديث هل فيه مخالفة للأصول الشّرعية؟ أو فيه مخالفة للمحفوظ من الحديث؟ فربما أخطأ راوي الحديث أو وهم في متنه. . . لذلك كانوا يشنّعون على المحدّث الذي لايعتني بفقه الحديث، بل لايعتبرونه محدّثا أصلا.

قال سفيان الثوري: "لو كان أحدنا قاضياً لضربنا بالجريد فقيهاً لا يتعلّم الحديث، ومحدّثاً لا يتعلّم الفقه"(١)، وقال أيضاً: "تفسير الحديث خير من الحديث" يعني فقهه وفهم معانيه، ولا يُكتفى بجمعه وحفظه.

قال الإمام علي بن المديني: "التفقّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرّجال نصف العلم"(٢).

وقال الإمام أحمد: "إنّ العالم إذا لم يعرف الصّحيح والسّقيم، ولا النّاسخ والمنسوخ من الحديث، لايسمّى عالما"(٣).

وقال قتادة بن دعامة السدوسي: "من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه"(٤).

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى مغيرة الضبي، قال: "أبطأت على إبراهيم فقال يامغيرة ما أبطأ بك ؟ قال قلت: قدم علينا شيخ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدّث بالحديث فيحرّف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعر"(٥).

قال ابن وهب: "لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت. فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرت من الحديث فحيّرني فكنت أعرض ذلك على مالك والليث، فيقولان لي: خذ هذا ودع هذا"(٦).

وقال الخطيب البغدادي: "ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السّنن وجمعها، واستنباطها من

---

(٤) الكتاني، أبو عبد الله محمد جعفر، نظم المتناثر، ط ثانية، دار الكتب السلفية مصر، بدون تاريخ، ص: ١٦

(٢) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، طبعة ثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ٤٨/١١

(٣) الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، بتحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م، ص:٦٠

(٤) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد حنفي بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار أحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، ٥٦/٢

(٥) الخطيب البغدادى، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، بتحقيق أبو عبد الله السوقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية المدينة المنورة، بدون سنة الطبع، ص:١٦٩

(٦) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، بتحقيق ابن تاويت الطنجي، ط أولى، مطبعة فضالة المحمديه المغرب، ٢٣٦/٣

معادنها، والنّظر في طرقها لبطلت الشّريعة، وتعطّلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة ومستفادة من السّنن المنقولة."[١].

قال الحافظ ابن حجر: "فالحقّ أنّ كلاً منهما (فقه الحديث، ومعرفة الصّحيح والسّقيم) في علم الحديث مهمّ، لا رجحان لأحدهما على الآخر، نعم لو قال: الاشتغال بالفن الأول (فقه الحديث) أهم كان مسلما مع ما فيه، ولا شكّ أنّ من جمعهما حاز القدح المعلى، ومن أخلّ بهما، فلا حظّ له في اسم المحدّث"[٢].

فهذه النّصوص تعكس في جملتها موقع فقه الحديث ومكانته عند الأئمّة النقّاد، فهو نصف علوم الحديث كما عبّر عن ذلك الإمام علي بن المديني، الذي هو من أساطين المحدّثين.

المطلب الثالث: الشواهد الدالة على فقه المحدثين

والشواهد على ذلك كثيرة منها:

أولا: المذاهب الفقهية التي تلقتها الأمّة الإسلامية بالقبول، أئمّتها فقهاء محدّثون، كالإمام أبي حنيفة النعمان صاحب المسند، إلا أنّ الأحاديث التي تجمّعت عنده كانت قليلة بالنسبة لمن بعده، ثمّ إنّ تشدّده الكثير في قبولها لانتشار الوضع في العراق، واجتهاداته الكثيرة فيما لا نصّ فيه، جعل الكثيرين لايبصرون الجانب الحديثي في شخصيته، فنسبوه إلى أهل الفقه والرأي، والإمام مالك بن أنس صاحب الموطّأ، الذي كان إماما في الفقه، وإماما في الحديث وإماما في السنّة والإمام محمّد بن إدريس الشّافعي ناصر الحديث، وفقيه الملّة، كان أديبا شاعرا، فقيها محدّثا ولاح نجمه في الآفاق، وصار إماما متّبعا، وقصده النّاس من شتّى البلدان ينهلون من علمه[٣]، وهو أوّل من تكلّم في أصول الفقه، وكتب فيه مؤلّفا كاملا، بعد أن كانت أبحاثه متفرقة، وتميّزت طريقته في استنباط الأحكام الفقهية، بالجمع بين الحديث والرأي، والإمام أحمد بن حنبل مؤلّف المسند، كان محدّثا فقيها، وغلبت عليه شهرة الحديث على الفقه مع أنّه كان إماما في كليهما، وهو من كبار تلامذة الإمام الشافعي الذي يقول فيه: خرجت من بغداد، وما خلفت فيها أحداً أتقى ولا أورع، ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل"[٤]، والإمام أبو محمّد بن حزم الظاهري، الذي كان "حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً من الكتاب والسنّة، بخطّه من تأليفه

(٨) الكفاية في علم الرواية، ص:٥

(٢) العسقلاني، ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، بتحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، طبعة أولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، ١/ ٢٣٠

(٣) انظر: العليمي، عبد الرحمن بن محمّد، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، بتحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، ط أولى، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة، مصر، ١٨٨٣هـ، ١/ ٦٣ - ٦٤

(٤) انظر نفس المرجع السابق ١/ ١٨، وانظر: معرفة علوم الحديث، ص: ٧٠

نحو أربعمائة مجلّد، تشتمل على ثمانين ألف ورقة، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنّفات والمسندات كثيرا، وسمع سماعا جمّا"(١).

ثانيا: كتب مصادر السنّة النّبوية شاهدة لأصحابها بالضلوع في الحديث والفقه، فأوّل مصنّف في الحديث هو الموطأ الذي كان صاحبه إماما في الفقه والحديث، وأصحّ كتاب في الحديث الجامع الصحيح للإمام البخاري، الذي لا خلاف في إمامته في الفقه والحديث وكذلك الإمام مسلم وأبو داود والترمذي، والإمام النّسائي وابن ماجة، هؤلاء جميعا وغيرهم كثير، كانوا محدّثين فقهاء.

ثالثا: ذكر الحاكم النيسابوري في معرض حديثه عن أنواع علوم الحديث، أنّ النّوع العشرين هو فقه الحديث، ثمّ بيّن أنّ المحدّثين فقهاء من الدرجة الأولى، فقال: ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة مَنْ تبحّر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم"(٢)، ثم أورد أدلّة كثيرة تشهد على حسن فهم المحدّثين، وتبحّرهم في الفقه، ونباهتهم في الاستنباط.

رابعا: نقد المتن لا يستقيم إلا بالنّظر العميق في نصّ الحديث، والفهم الدقيق لمعانيه، لمعرفة المصحّف والمدرج والمقلوب والمنكر والشاذ والموضوع، والقواعد التي وضعها العلماء في معرفة الحديث الموضوع، دليل قوي على اهتمام المحدثين بفقه الحديث.

خامسا: إنّ المحدّثين لهم فضل السبق في ترتيب الأحكام الشرعية على الترتيب الفقهي، سواء كانت حديثية أو فقهية ؛لأنّهم أوّل من بدأ بالتأليف، كما أنّ تراجم الأبواب في كتب الحديث تتضمّن فقه أصحابها، حتّى قيل فقه البخاري في تراجمه.

سادسا: شكّلت تراجم العلماء وسيرهم، ثروة علمية هائلة، تتجلّى فيها بوضوح شخصية جمهور المحدّثين الفقهاء وتدحض بالأدلّة الدامغة شبهة اتهامهم بقلة الفهم والفقه، والتي هي أوهن من بيت العنكبوت، وبيّنت كيف أنّ المحدّثين الفقهاء، كثيرون في كلّ قرنٍ، فمن أشهرهم في القرن الثاني الهجري: يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج، وعبد الرّحمن بن مهدي، والأوزاعي والليث بن سعد(٣)، وفي القرن الثالث الهجري: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبوبكر بن أبي شيبة، وأبو زرعة الرازي، وابن جرير الطبري والبخاري، ومسلم وابن قتيبة الدينوري،

---

(١) ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، نشره وصحّحه عزت العطار الحسيني، ١٣٧٤هـ، ٤١٥/٢

(٢) معرفة علوم الحديث، ص: ٦٣

(٣) أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، ١٣٧٨ هـ، ص: ٣٨٧

وأصحاب السّنن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنّسائي، وابن ماجه[1]ومن جاء من بعدهم منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

بقي بن مخلد القرطبي (ت: ٢٧٦هـ):

عرّف بقي بن مخلد أهل الأندلس بمسند ابن أبي شيبة في علم الحديث، وكان مجتهداً غير مقلّد لأيّ مذهب من المذاهب الفقهية، بل صار يدعو إلى الكتاب والسنّة مباشرة، وهذا ما جعل أهل الأندلس يتعصّبون عليه فدفعهم عنه أمير الأندلس محمّد بن عبد الرّحمن المرواني واستنسخ كتبه"[2].

أبوقاسم بن محمّد بن قاسم البياني الأندلسي القرطبي(ت: ٢٧٦هـ): شيخ الفقهاء والمحدّثين كان إماماً مجتهداً لا يقلّد أحداً، وهو مصنّف كتاب"الإيضاح في الردّ على المقلدين".

أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي(ت: ٣١٢هـ): المعروف بابن الجبّاب، قال فيه القاضي عياض: "كان إماماً في فقه مالك وكان في الحديث لا ينازع، سمع منه خلق كثير"[3].

أبو جعفر الطحاوي (٢٣٩ -٣٢١ هـ): أحمد بن محمّد بن سلامة بن سلمة بن سليم بن سليمان ابن حباب الأزدي الحجري المصري الإمام الفقيه، الحافظ المحدّث، صاحب التصانيف الفائقة، والأقوال الرائقة، والعلوم الغزيرة والمناقب الكثيرة . . . . "[4].

ابن عبد البرّ(٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ): هو الإمام الحافظ يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي يكنى بأبي عمر ويلقب بجمال الدين، وقد ولد في مدينة قرطبة في عهد هشام المؤيّد بن الحكم المستنصر، قال فيه الإمام الذهبي: كان إماما ديّنا ثقة متقنا، علامة متبحّرا. . . بلغ رتبة الأئمة المجتهدين "[5].

وقال أبو سعيد المغربي: "إمام الأندلس في علم الشّريعة ورواية الحديث. . .وانظر إلى آثاره تغنك عن أخباره، وشاهد ما أورده في تمهيده واستذكاره وعلمه بالأنساب يفصح عنه ما أورده في الاستيعاب،

---

(١) المرجع السابق، ص: ٣٤٢

(٢) التلمساني، أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بتحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م، ٤٧/٢

(٣) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ٨١٥/٣

(٤) التقي الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدّاريّ الغزّيّ المصريّ الحنفيّ، الطبقات السنّية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي، بدون الطبع وسنة النشر، ١٣٦/١

(٥) سير أعلام النبلاء، ١٥٧/١٨

مع أنّه في الأدب فارس، وكفاك على ذلك دليلا كتاب "بهجة المجالس. . "[١].

محمّد بن عتّاب (ت: ٥٢٠هـ): من أهل قرطبة يكنّى أبا محمّد وهو آخر الشيوخ الجلّة الأكابر بالأندلس في علوّ الإسناد وسعة الرواية، كتب بخطه علماً كثيراً، وكثر أخذ الناس عنه، عُرف بصبره ومواظبته في القعود للناس "[٢]، وقد وصف ابن بشكوال مجالس محمّد بن عتاب الحديثية فقال: "وكانت الرّحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الحديث عليه، لتفقّهه، وجلاله، وعلوّ سنده، وصحّة كتبه، وكان صابراً على القعود للنّاس، مواظباً على الإسماع يجلس لهم يومه كله، وبين العشائين، وطال عمره، وسمع منه الآباء والأبناء، والكبار والصغار وكثر أخذ النّاس عنه وانتفاعهم به"[٣].

سليمان بن خلف، أبو الوليد الباجي المالكي الحافظ(ت٤٧٤هـ): برع في الحديث وعلله ورجاله وفي الفقه وغوامضه وخلافه قال ابن حزم: لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلاّ مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم، توفي رحمه الله بالمرية"[٤].

محمّد بن إبراهيم بن موسى(ت: ٤٥٥هـ): يعرف بابن شقّ الليل، من أهل طليطلة، قال فيه ابن بشكوال: وكان فقيها عالماً إماماً متكلما حافظا للفقه وللحديث قائما بها، متقناً لهما، إلاّ أن المعرفة بالحديث وأسماء رجاله والعلم بمعانيه وعلله كان أغلب عليه، وكان مليح الخط، جيد الضبط، من أهل الرواية والدراية، والمشاركة في العلوم، وكان أديباً شاعراً مجيداً لغوياً دينا فاضلاً، توفي بطلبيرة "[٥].

عبد الله بن محمّد بن يوسف الأزدي(ت: ٤٠٣هـ) الحافظ: يُعرف بابن الفرضي من أهل قرطبة، يكنى أبا الوليد حدّث عنه أبو عمر بن عبد البر الحافظ وقال: كان فقيها عالماً في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال، وله تواليف حسان. . . قال أبو مروان بن حيان: الفقيه الراوية الأديب الفصيح أبو الوليد عبد الله بن محمّد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي. . . ولم يُر مثله بقرطبة من سعة الرواية وحفظ الحديث ومعرفة الرجال"[٦].

علي بن محمّد بن مروان الجذامي(٤٦٦هـ): يعرف بابن نافع من أهل المرية، كان فقيها حافظاً

---

(١) المغربي، ابن سعيد أبو الحسن على بن موسى بن سعيد الأندلسي، المغرب في حلي المغرب، طبعة ثانية، دار المعارف، مصر، ٤٠٧/٢

(٢) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ٣٤٨/١

(٣) نفس المرجع، ٢/ ٣٤٨

(٤) نفس المرجع، ٢٠٠/١ – ٢٠١

(٥) نفس المرجع، ٥٣٩/٢

(٦) نفس المرجع، ٢٥١/١

للرأي وحدّث وسمع منه"[1].

المبحث الثاني: جهود المحدثين في العناية بمعاني المتون:

المطلب الأول: مختلف الحديث أومشكل الحديث

المطلب الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه

المطلب الثالث: غريب الحديث

المطلب الأوّل: مختلف الحديث أومشكل الحديث:

علم مختلف الحديث من العلوم الدقيقة التي يحتاج صاحبها إلى سعة الاطلاع، وعمق النّظر ودقّة الفهم، قال ابن الصّلاح:

"إنّما يكمل للقيام به الأئمّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه والغوّاصون على المعاني الدقيقة"[٢].

والعالم بمختلف الحديث، يجتهد في التوفيق بين الحديثين اللذين ظاهرها التعارض، فيرجّح أحدهما على الآخر، أو يبحث عن وسيلة أخرى يزيل بها التعارض، ولم يكن هذا العمل غائبا عن الصحابة رضوان الله عليهم، بل اجتهدوا كثيرا في التوفيق بين الأحاديث المختلفة، وقد ذكر الإمام السيوطي أنّ الإمام الشافعي هو أوّل من نظّر لهذا العلم، وألّف فيه، ثم جاء من بعده عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وكتب تأويل مختلف الحديث، ثمّ الإمام الطّحاوي الذي كان من آخر مؤلفاته، كتابه"بيان مشكل الآثار"، وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

مختلف الحديث لغة واصطلاحا، مختلف الحديث لغة:

المختلِف والمختلَف بكسر اللام وفتحها، وهو من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف، ومنه قول الله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ﴾[٤] "الأكل" الثمر. يقول: وخلق النخل والزرع مختلفا ما يخرج منه مما يؤكل من الثمر والحب"[٥].

---

(١) المرجع السابق، ٤٢٦/٢

(٢) العراقي، عبد الرّحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط خامسة، مؤسسة الكتب الثقافيّة، ١٩٩٧، ص: ٢٤٤

(٣) سورة النحل، آية: ٦٩

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٤١

(٥) الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بتحقيق أحمد محمدشاكر، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، ١٥٧/١٢

مشكل الحديث لغة:

جاء في لسان العرب: "أشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة". وجاء في المعجم الوسيط: "استشكل الأمر: التبس، واستشكل عليه: أورد عليه إشكالاً..... الإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم"هذا من حيث معنى كلمة "مشكل" [(١)].

مختلف الحديث اصطلاحا:

وأما تعريفه باعتباره نوع من أنواع علوم الحديث، فلم أقف في كلام السابقين من نصّ على التفرقة بينهما فكل من تكلّم على هذا النوع سماه (مختلف الحديث) أو (مشكل الحديث)، كما يسمى (اختلاف الحديث) و (علم تلفيق الحديث)، وأحيانا لا ينص على تسميته لاقتصار الكتب التي تناولت اختلاف الحديث على الجانب على التطبيقي دون النظري، وواقع المؤلفات الحديثية يعكس ذلك، ففي كتب علوم الحديث جعلوهما علما واحداً، قال الخطيب البغدادي:

"باب القول في تعارض الأخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح"[(٢)].

وقال الحاكم رحمه الله:

"هذا النوع من هذه العلوم: معرفة سننٍ لرسول الله ﷺ يعارض مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسقم سيان"[(٣)].

وقال ابن الصلاح: اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: "أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا".

والثاني: "أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما"[(٤)]. قال النووي رحمه الله:

"معرفة مختلف الحديث وحكمه. . . وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما"[(٥)].

وقال ابن حجر رحمه الله: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن

---

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (شكل)، دار الدعوة، بدون سنة الطبع، ٤٩١/١

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص: ٤٣٢

(٣) معرفة علوم الحديث، ص: ١٢٢

(٤) الكفاية في علم الرواية، ص: ٤٣٢

(٥) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة بدون الطبع، ٦٥١/٢

الجمع فمختلف الحديث"[١]، وكذلك الكتب الخاصة بمختلف الحديث، ككتاب (اختلاف الحديث) للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) قال النووي رحمه الله تعالى: وصنف فيه الإمام الشافعي ولم يقصد –رحمه الله– استيفاؤه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه".

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري رحمه الله تعالى(ت ٢٧٦هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث "وكان غرضه من هذا الكتاب، الردّ على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين".

وأبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) رحمه الله تعالى في كتابه"مشكل الآثار" وهو من أعظم ما صنف في هذا الباب.

وأبو بكر محمد بن الحسن بن فورك(٤٠٦هـ) مشكل الحديث وبيانه[٢]، وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه جملة من أحاديث العقيدة التي رأي ابن فورك أن ظاهرها التشبية والتجسيم بناء على مذهبه في الصفات، فيقوم بتأويلها وصرفها عن ظاهرها المراد منها.

أسباب استشكال بعض الأحاديث:

إن استشكال بعض النصوص الشرعية أحياناً يعود لاختلاف مدارك الناس وفهمهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها" [٣].

وقال ابن القيم: فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس مِن كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض فى فهم السامع، لا فى نفس كلامهﷺ فلا بدّ مِن وجه من هذه الوجوه الثلاثة"[٤]، وقد حدث شيء من ذلك للصحابة رضوان الله عليهم مع الرسول ﷺ وكان يجيبهم، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

أخرج البخاري بسنده إلى ابن أبي مليكه أن عائشة زوج النّبي ﷺكانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه

(١) العسقلاني، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، بتحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط أولى، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٢٢هـ، ص: ٢٧٦

(٢) مشكل الحديث وبيانه، ط أولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد .

(٣) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن علي، مجموع الفتاوى، بتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ٣٠٧/١٧

(٤) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط سابعة وعشرين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٤م، ١٤٩/٤

إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النّبيﷺ قال: « مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ»، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فقلت: أوليس يقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾[١]، قالت: فقال: «إِنَّمَا ذَاكُمْ الْعَرْضُ وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ»[٢]، فقد استشكلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما ظهر لها من اختلاف بين الآية والحديث فسألت عن ذلك، عن عبادة بن الصامت عن النّبيﷺ قال: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قالت عائشة أو بعض أزواجه إنا لنكره الموت قال:« لَيْسَ ذَاكِ وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»[٣].

وقد استمر ذلك بعد وفاته ﷺ حيث حفظت لنا دواوين السنة كثيرا من الروايات في هذا المجال خاصة عن عائشة وعمر رضي الله عنهما، حيث ردوا بعض الأحاديث المخالفة للقرآن ظاهرا منها: حديث سماع أهل القبور «ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِي ﷺ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ فَقَالَتْ وَهَلَ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ قَالَتْ وَذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلِيبِ وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ إِنَّمَا قَالَ إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ ثُمَّ قَرَأَتْ "إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى»[٤]﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾[٥]﴿يَقُولُ حِينَ تَبَوَّءُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنْ النَّارِ﴾[٦]. وعن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٧]، فقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»[٨].

---

(١) سورة الانشقاق، الآية: ٨

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجعه حتى يعرفه، من حوسب، نوقش الحساب يسيرا سهلا، ذلك، أي الحساب اليسير، العرض، عرض الناس على الميزان، نوقش، استقصي معه الحساب"، انظر تحقيق د. مصطفى ديب البغا للجامع الصحيح، ٥١/١، رقم ١٠٣

(٣) الجامع الصحيح،كتاب الرقائق، باب من أحب لقاء الله، ٢٣٨٦/٥، رقم ٦١٤٢

(٤) سورة الروم، الآية: ٥٢

(٥) سورة فاطر، الآية: ٢٢

(٦) الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، ١٤٦٢/٤

(٧) سورة النساء، الآية: ١٠١

(٨) الإمام مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم، ١٦٠٥، ١٤٣/٢

واستمر الحال هكذا فكانت تطرح بعض الاشكالات فيجيب عنهاالعلماء بيانا للحق وتجلية للصواب ودحضا لمزاعم المبتدعة وأصحاب الأهواء. . . وتتابعت جهود العلماء في تمحيص وتقويم هذه الجهود حتى نضجت الضوابط والقواعد التي يلجأ إليها لإزالة التعارض بين النصوص الشرعية: وبحلول عصر تدوين العلوم ولد "علم مشكل الحديث"، وعلم مختلف الحديث من العلوم الدقيقة التي يحتاج صاحبها إلى سعة الاطلاع، وعمق النّظر، ودقّة الفهم.

قال ابن الصّلاح: "إنّما يكمل للقيام به الأئمّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، والغوّاصون على المعاني الدقيقة"(١).

والعالم بمختلف الحديث، يجتهد في التوفيق بين الحديثين اللذين ظاهرها التعارض، فيرجّح أحدهما على الآخر، أو يبحث عن وسيلة أخرى يزيل بها التعارض، وقد ذكر الإمام السيوطي أنّ الإمام الشافعي، هو أوّل من نظّر لهذا العلم، وألّف فيه(٢)، ثم جاء من بعده عبد الله بن مسلم بن قتيبة وكتب تأويل مختلف الحديث، ثمّ ابن جرير والإمام الطّحاوي الذي كان من آخر مؤلفاته كتابه"بيان مشكل الآثار"، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه(٣).

المطلب الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه:

اعتبر المحدثون الاشتغال بناسخ الحديث ومنسوخه، أمرا مهمّا وفي غاية الصعوبة، إذ به يتم تمحيص المتون المتعارضة لمعرفة مابقي حكمه وما نسخ، وهذا لايقدر عليه إلاّ أكابر العلماء الذين أسدوا به خدمات جليلة للسنّة النّبوية، قال الإمام السيوطي: " ناسخ الحديث ومنسوخه فنّ مهمّ صعب، فقد مرّ على عليّ قاص فقال: تعرف الناسخ من المنسوخ، فقال: لا، فقال: هلكت وأهلكت. . . وقد روينا عن الزهري قال: أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه، وكان للشافعي فيه يد طولى وسابقة أولى فقد قال الإمام أحمد بن حنبل لابن وارة وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا قال: فرطت ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي"(٤).

النسخ لغة واصطلاحا:

النسخ لغة: له عدة معانٍ، ومنها:

١) **الإزالة**، يقال: نسخت الشّمس الظلّ: أزالته وخلفته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي

---

(١) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المقدمة، مكتبة الفارابي، ١٩٨٤م، ص: ١٦٨
(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ١٩٦/٢
(٣) نفس المرجع، ٢/ ١٩٦
(٤) نفس المرجع، ١٨٩/٢- ١٩٠

الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [١].

٢) **التغيير** يقال: نسخت الريح آثار الديار: غيرتها[٢].

٣) **نقل الشيء** وتحويله من حالة إلى حالة مع بقائه في نفسه، يقال: نسخت ما في الخلية من النّحل والعسل، أي: حولته إلى خلية أخرى، ويقال: نسخت الكتاب: صورت مثله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٣]

النّسخ اصطلاحا:

عرّفه البيضاوى بأنّه: "بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه"[٤].

وعرّفه ابن الحاجب بأنّه: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر"[٥].

وأمّا النّسخ في اصطلاح المحدثين فهو: "رفع الشارع حكما منه متقدّما بحكم منه متأخّر"[٦].

قال الإمام السيوطي في شرحه لهذا التعريف: "فالمراد برفع الحكم قطع تعلّقه عن المكلّفين واحترز به عن بيان المجمل وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فإنه لا يكون نسخا، وإن لم يحصل التكليف به لمن لم يبلغه قبل ذلك إلاّ بإخباره وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية فإنّه لا يسمّى نسخا، وبالمتقدّم عن التخصيص المتّصل بالتكليف كالاستثناء ونحوه، وبقولنا بحكم منه متأخّر عن رفع الحكم بموت المكلّف أو زوال تكليفه بجنون ونحوه وعن انتهائه بانتهاء الوقت كقولهﷺ: «إنّكُم مُلَاقُو العَدُوَّ غَدَا، وَالفِطرِ أَقوى لَكُم فَافطِرُوا»[٧]فَالصَّومُ بَعدَ ذلِكَ اليَومَ لَيسَ نَسخا[٨].

طرق معرفة النسخ:

(١) سورة الحج، الآية: ٥٢

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ٦١/٣

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٢٨ - ٢٩

(٤) البيضاوي، عبد الله بن عمر، قاضي القضاة، منهاج الوصول إلى علم الأصول، ط أولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ص: ٦٥

(٥) الإيجي، القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ضبط وتعليق فادي نصيف، طارق يحي، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص: ٢٦٧

(٦) المقدمة لابن الصلاح، ص:١٦٣

(٧) الصّحيح لمسلم، كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السّفر إذا تولى العمل، ص: ١٤٤/٣، رقم ٢٦٨٠. ولفظه "إنّكم مصبحو عدوّكم والفطر أقوى لكم فأفطروا"، وأمّا نفس اللفظ الذي ذكره الإمام السيوطي، فقد بحثت عنه فلم أجده، ولعلّه رواه بالمعنى، والله أعلم.

(٨) تدريب الراوي، ١٩٠/٢

حدّد العلماء عدّة طرق لإثبات النّسخ، منها:

١- النّقل الصّريح عن النّبيﷺ ومن أمثلته قوله: « نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا ». قال النّووي عن هذا الحديث: "هذا الحديث مما صرّح فيه بالنّاسخ والمنسوخ جميعا "[١].

٢- النّقل الصّريح عن أحد الصّحابة ﷺومن أمثلته قولهﷺ: «تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». هذا الحديث نسخ بأحاديث أخرى، منها ما أخرجه أبو داود بسنده من حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: كان آخر الأمرين من رسول اللهﷺ «ترك الوضوء ممّا غيّرت النّار»[٢].

٣- معرفة التاريخ: كحديث شدّاد بن أوس: « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » نسخ بحديث ابن عبّاس: «أَنَّ النَّبِيَّﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ». فقد جاء فى بعض طرق حديث شداد أنّ ذلك كان زمن الفتح، وأنّ ابن عبّاس صحبه فى حجّة الوداع.

قال ابن الصلاح: " فبان بذلك: أنّ الأوّل كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثّاني في حجّة الوداع في سنة عشر"[٣].

٤- دلالة الإجماع: كحديث: "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه"[٤].

قال فيه الإمام ابن الصلاح: فإنّه منسوخ، عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكن يدلّ على وجود ناسخ غيره "[٥].

وبيّن الإمام السيوطي المراد من قول ابن الصلاح بقوله: "والإجماع لا ينسخ" أي لا ينسخه

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، ١٣٥/١٣

(٢) أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مسّت النّار، ٧٥/١، رقم ١٩٢.
قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح"، انظر صحيح أبي داود، ط أولى، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠٠٢م، ٣٤٨/١

(٣) المقدمة لابن الصلاح، ص: ١٦٢/١

(٤) الإمام الترمذي، الجامع، كتاب الحدود عن رسول الله، باب من شرب الخمر فاجلدوه، ٤٨/٤، رقم ١٤٤٤، ورواه أبوداود في السنن، كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، ٢٨٢/٤، رقم ٤٤٨٧، ورواه الإمام أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، مؤسّسة قرطبة، القاهرة، ٢٨٠/٢، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذّهبي: على شرط البخاري ومسلم"، انظر المستدرك على الصّحيحين، كتاب الحدود، ٤١٣/٤، وقال الشيخ الألباني: صحيح"، انظر صحيح وضعيف الجامع الصّغير وزيادته، المكتب الإسلامي، ص: ١١٢٦

(٥) المقدمة لابن الصلاح ١٦٢/١. وانظر: المنهاج شرح مسلم، ٣٥/١

شيء، "ولا ينسخ"هو غيره، "ولكن يدلّ على ناسخ" أي على وجود ناسخ غيره"[1]. والنّاسخ والمنسوخ إن صحّا فحكمهما القبول، إلاّ أنّه يترك العمل بالحديث المنسوخ، ويعمل بالحديث النّاسخ.

أشهر المؤلفات في النّاسخ و المنسوخ من الحديث:

الناسخ و المنسوخ من الحديث لمحمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني٣٢٢هـ [٢]. ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ). " الناسخ و المنسوخ في الحدبث"، محمد بن هانئ أبو بكر الأثرم (ت: ١٧٣هـ)[٣].

المطلب الثالث: غريب الحديث

الغريب لغة:

الغريب هو البعيد عن وَطَنِه، والجمع غُرَباء، والتغريب النّفي عن البلد، والغربة والغرب النّزوح عن الوطن والاغتراب والغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده، واغترب الرجل، إذا تزوّج في الغرائب، وترك أقاربه وقدح غريب، ليس من الشّجر التي سائر القداح منها، ورجل غريب ليس من القوم، والغريب: الغامض من الكلام[٤]، وعند التأمل في هذه المعاني، نجدها تجتمع في معنى واحد، وهو البعد، والكلام الغامض، يكون معناه بعيدا عن الفهم وبشرحه يكون قريباً.

الغريب اصطلاحا: له معنيان:

الأوّل: الانفراد من جهة الرواية، حيث ينقسم حديث الآحاد إلى ثلاثة أقسام: الغريب، والعزيز والمشهور، وقد عرّف ابن الصّلاح الحديث الغريب بقوله: "الحديث الذي يتفرّد به بعض الرواة يوصف بالغريب، كذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إمّا في متنه، وإمّا في إسناده، وليس كلّ ما يعدّ من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد ". ولخّص الحافظ ابن حجر قول ابن الصّلاح فقال: "الغريب: وهو ما يتفرّد بروايته شخص واحد، في أيّ موضع وقع التفرّد به من السّند"[٥].

الثّاني: ما تضمّنه متن الحديث من كلمات غامضة، خفي معناها، واستعصى فهمها، لقلّة استعمالها، قال

---

(١) تدريب الرّاوي، ١٩٢/٢

(٢) حاجى خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون، مكتبة المثنى – بغداد، ودار الكتب العلمية، ١٩٤١م، ١٩٢٠/٢

(٣) الكتاني، أبو عبد الله محمد جعفر، الرسالة المستطرفة، بتحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط سادسة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٠م، ص: ٨٠

(٤) لسان العرب ٦٣٧/١

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص: ٢٠٠

ابن الصّلاح: "وهو عبارة عمّا وقع في متون الأحاديث، من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلّة استعمالها"[(١)].

وقال فيه الإمام الزمخشري: "كشف ما غرب من ألفاظه واستَبْهم، وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم"[(٢)]وأمّا إذا كان اللّفظ مستعملا بكثرة، ولكن في مدلوله دقّة، فإنّه يبحث عنه في شرح معاني الأخبار، وبيان المشكل منها قال ابن حجر: "فإن خفي المعنى، بأن كان اللّفظ مستعملا بقلّة، احتيج إلى الكتب المصنّفة في شرح الغريب. . . وإن كان اللّفظ مستعملا بكثرة، لكن في مدلوله دقّة، احتيج إلى الكتب المصنّفة في شرح معاني الأخبار، وبيان المشكل منها"[(٣)]. وقال الإمام الخطابي: "الغريب من الكلام إنّما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من النّاس، إنّما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل.... ثمّ إنّ الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلاّ عن بعد، ومعاناة فكر.

والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بعدت به الدار، ونأى به المحلّ من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنّما هي كلام القوم وبيانهم"[(٤)].

نشأة غريب الحديث:

هناك عدّة أسباب أدّت إلى نشوء علم غريب الحديث، منها:

١ - فصاحة النّبي ﷺ وسعة بيانه:

إنّ النّبي ﷺ أفصح من نطق بالضّاد، وقد تحلّى كلامه بالحسن والبلاغة، وتضمّن جوامع الكلم، وروائع البيان التي لم يسبق إليها، ولم يعرفها اللّسان العربي قبله، وكلّ ذلك يقتضي وجود الغريب بكثرة في كلامه، ممّا يستدعي شرحه وتوضيحه.

٢- مخاطبته ﷺ كلّ قوم بلسانهم:

يقول ابن الأثير: "فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلا منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون. . . فكأن الله عزّ وجلّ قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرّق، ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه، وكان

---

(١) المقدمة لابن الصّلاح، ص: ١٥٩

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، بتحقيق عليّ محمّد البجاوي- محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ثانية، دار المعرفة، لبنان، ص: ١٢/١

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر،، ص: ١٢٠-١٢٢

(٤) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، غريب الحديث، بتحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي،، دار الفكر، دمشق ١٩٨٢م، ٧٠/١ - ٧١

أصحابه رضي الله عنهم ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه، فيوضحه لهم "[١].

٣- تكرار بيانهﷺ بعبارات مختلفة:

يقول الإمام الخطابي: "بعث مبلّغا ومعلّما، فهو لا يزال في كلّ مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر، ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، وقد تختلف في ذلك عباراته، ويتكرّر بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصّحابة يرعون كلامه سمعا، ويستوفونه حفظا، ويؤدّونه على اختلاف جهاته، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدّة ألفاظ تحتها معنى واحد"[٢].

٤ - رواية الحديث بالمعنى:

يقول الإمام الخطابي: "وقد يتكلّم الرّسولﷺ في بعض النّوازل وبحضرته أخلاط من النّاس قبائلهم شتىّ ولغاتهم مختلفة ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلّهم يتيسّر له ضبط اللّفظ وحَصْره، وإنّما يستدرك المرادَ بالفحوى ويتعلّق منه بالمعنى، ثمّ يؤدّيه بلغته التي نشأ عليها، ويعبّر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدّة ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد. . ولكثرة ما يَرِدُ من هذا ومن نظائره، يقول أبو عبيدة: "أعيانا أن نعرف أو نحصي غريب حديث رسول اللهﷺ "[٣].

٥- صون اللّسان العربي من الضّياع:

كان من الأسباب المهمّة التي دفعت العلماء إلى الاهتمام بعلم غريب ألفاظ الحديث، والتأليف فيه، ضياع اللّسان العربي، فقبل انقضاء زمن التابعين، وفي الفتوحات الإسلامية اختلط العرب بغيرهم، فغابت الفصاحة وفشا اللّحن وظهر التصحيف، وسوء التأويل، وفي ذلك يقول ابن الأثير:

"فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلاّ واللّسان العربي قد استحال أعجميا أو كاد، فلا ترى المستقلّ به، والمحافظ عليه إلاّ الآحاد، هذا والعصر ذلك العصر القديم والعهد ذلك العهد الكريم، فجهل النّاس من هذا المهمّ ما كان يلزمهم معرفته، وأخّروا منه ما كان يجب تقدمته واتخذوه وراءهم ظهريا، فصار نسيا منسيا والمشتغل به عندهم بعيدا قصيا، فلمّا أعضل الدّاء وعزّ الدّواء، ألهم الله عزّ وجلّ جماعة من أولي المعارف والنّهى، وذوي البصائر والحجى، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفا من عنايتهم، وجانبا من رعايتهم فشرعوا فيه للنّاس مواردا ومهّدوا فيه لهم معاهدا، حراسة لهذا العلم الشريف من الضّياع، وحفظا

(١) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٩٧٩م، ٣/١

(٢) غريب الحديث للخطابي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م، ٦٨/١

(٣) نفس المرجع، ٦٨/١ - ٦٩

لهذا المهمّ العزيز من الاختلال"[١].

أهميّة غريب الحديث:

يعدّ علم غريب الحديث من العلوم المهمّة في فهم السنّة النّبوية، قال ابن الصّلاح:

"هذا فن مهمّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصّة، ثمّ بأهل العلم عامّة، والخوض فيه ليس بالهيّن، والخائض فيه حقيق بالتحرّي جدير بالتوقّي، روينا عن الميموني قال: سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإنّي أكره أن أتكلّم في قول رسول اللهﷺ بالظنّ فأخطئ"[٢] وتكمن أهمّية علم غريب ألفاظ الحديث فيما يلي:

أ- ارتباط معنى الحديث بضبط ألفاظه، وفهم معناها. وبدون ذلك ينشأ الخطأ، والتحريف، قال ابن الأثير: " ولاشكّ أنّ معرفة ألفاظه مقدّمة في الرتبة؛لأنّها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرفت ترتّبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى"[3].

ب- توقّف صحّة الأحكام المستنبطة من الحديث، على مدى شرح ألفاظه، وصحّة معانيها.

أشهر المؤلّفات في غريب الحديث:

اهتمّ المحدّثون واللّغويون بشرح غريب ألفاظ الحديث، فألّفوا فيه كتبا كثيرة، بعضها مرتّب حسب الرّاوي الأعلى للمتن، وأغلبها مرتّب حسب المتن، على طريقة المعاجم اللّغوية، وهذه المؤلّفات منها:

١- غريب الحديث والآثار: لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم (ت ٢٢٤هـ)، قال ابن الصّلاح: "وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: أوّل من صنّف الغريب في الإسلام النّضر بن شميل، ومنهم من خالفه فقال: أوّل من صنّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنّى، وكتاباهما صغيران. وصنّف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن"[4].

٢- غريب الحديث: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النّحوي (٢٧٦هـ)، وهو ذيل لكتاب أبي عبيد، قال ابن الصّلاح: "ثمّ تتّبع القتيبي ما فات أبا عبيد، فوضع فيه كتابه المشهور، ثمّ تتّبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما، فوضع في ذلك كتابه المشهور، فهذه الكتب الثّلاثة أمّهات الكتب المؤلّفة في ذلك".

٣- غريب الحديث: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(ت ٢٨هـ).

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/١

(٢) المقدمة لابن الصّلاح، ص: ١٥٩

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ص: ٣/١

(٤) المقدمة لابن الصّلاح، ص: ١٥٩

٤- غريب الحديث: للإمام أبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي البستي (ت ٣٨٨هـ).
٥- الدّلائل على معاني الحديث بالمثل والشّاهد: للحافظ القاسم بن ثابت السَّرَقُسْطي (٣٠٢هـ).
٦- الغريبين: لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهروي (٤٠١هـ).

الخاتمة:

تبيّن في ضوء هذا البحث، أنّ مجال عناية المحدّثين بالفقه والاستنباط، مجال رحب، يتعذّر الإحاطة به بجوانبه كلّها، في هذا البحث، بل يستحقّ أن يفرد بدراسات موسّعة، تجلي مسائله، لتسهم في تصحيح التصوّرات الخاطئة حول مناهج أئمّة النّقد الحديثي.

نتائج البحث: أرى من المفيد أن أبرز النتائج التي توصلت اليها من خلال هذا البحث، وهي:

١- جمع الأئمّة النقّاد بين الفقه والحديث، ومصنّفاتهم شاهدة على ذلك.
٢ – تجلّت عناية الأئمّة النقّاد بمعاني المتون، من خلال جهودهم في غريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه.
٣- لا وجود للفصل بين النّظر الحديثي، والنّظر الفقهي لدى الأئمّة النقّاد، فهم فقهاء محدّثون.
٤- أثبت البحث بالأدلّة والشّواهد، بطلان دعوى تقصير المحدّثين في فقه الحديث، وانشغالهم بنقد الأسانيد فقط. وصلّى الله تعالى على نبيّه وآله وصحبه وسلّم تسليما.

